Dirasat: *Shari'a and Law Sciences*, Volume 48, No. 4, 2021

Deanship of Scientific Research

Baydawi's Explanations for Omission İssues at Tafsir Anwar al-Tanzil wa-Asrar al-Ta'wil: Analitical Study

Esra Yildirim

Department of Foundations of Religion, School of Shari'a, The University of Jordan, Jordan.

Received: 24/2/2021
Revised: 12/4/2021
Accepted: 10/5/2021
Published: 1/12/2021

Citation: Yildirim, E. . (2021). Baydawi's Explanations for Omission İssues at Tafsir Anwar al-Tanzil wa-Asrar al-Ta'wil: Analitical Study. *Dirasat: Shari'a and Law Sciences*, *48*(4), 56–68. Retrieved from https://dsr.ju.edu.jo/djournals/index.php/Law/article/view/3213

© 2021 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

This paper aims to analytically study Baydawi's explanations of omission issues at *Tafsir Anwar Al-Tanzil wa-Asrar Al-Ta'wil*. This research is an analytical study of the book "Tafsir Anwar Al-Tanzil wa-Asrar Al-Ta'wil". First, the study presents Baydawi's concept of explanation. It then presents the clues that Baydawi uses to determine the positions of omission; and for their intended meanings. In addition, it explains the purposes of omissions mentioned by Baydawi. This study required using inductive and analytical methods by extrapolating the interpretation of Baydawi in studying the explanations of the omission issue and analyzing and criticizing its deficits. Accordingly, the researcher talked about Albaydawi, his concept of explanation, and the definition of the omission issue. Then, he analyzed the prohibitive clues at Albaydawi in the omission issues and analyzed his explanations of some of the omission issues rhetorically. The research concludes that the omission is only a grammatical necessity; Baydawi used dverbal, contextual and situational evidence to identify these omissions. He also used context and situation to identify the purposes of the omissions.

Keywords: Baydawi, omission, evidence, rhetorical functions.

قرائن التعليل عند البيضاوي في مسائل الحذف في تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"

أسرى يلديريم

قسم أصول الدين، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن.

ملخّص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تعليلات البيضاوي في مسائل الحذف في تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". يعتبر هذا البحث دراسة تحليلة لكتاب "أنوار التنزيل وأسرار التأويل". ويتكون من مقدمة، وتمهيد يتضمن الحديث عن البيضاوي ومفهوم التعليل، وثلاثة مطالب؛ حيث جاء فيها الحديث عن القرائن المانعة التي وظفها البيضاوي لتعيين الحذف، والقرائن المعينة التي استدل بها على المحذوف، وأغراض الحذف التي ذكرها البيضاوي بدلالة القرائن عليها. واقتضت طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي؛ إذ تقوم على استقراء تفسير البيضاوي لدراسة تعليلاته في مسائل الحذف وتحليل العلل ونقدها. حيث تم في هذه الدراسة التعريف بالبيضاوي والتعريف بالتعليل والتعريف بأسلوب الحذف. وتحليل القرائن المانعة عند البيضاوي في مسائل الحذف وتحليل القرائن المعينة عند البيضاوي في مسائل الحذف وتعليل البيضاوي بعض مسائل الحذف تعليلا بلاغيا. وتوصل البحث إلى أن البيضاوي ذهب إلى القول بالحذف للضرورة النحوية؛ واعتمد على القرائن اللفظية والسياقية والحالية لتحديد المحذوف؛ وفي تحديد أغراض الحذف اعتمد على قرائن السياق والحال.

الكلمات الدالّة: البيضاوي، الحذف، التعليل، القرائن، الأغراض البلاغية.

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد

فقد تميَّز القرآن الكريم بأساليب فريدة معجزة؛ فله خصوصيات ودلالات؛ ومن هذه الأساليب الحذف الذي يعد من أدق المسالك؛ إذ قد يكون سبب الخلل في الكلام إذا وقع بلا قرينة، لذلك اعتنى البلاغيون والمفسرون بتعليل مسائل الحذف؛ فهم يبنون أقوالهم على العلل الدالة على المعنى المراد عندهم. والعلل عندهم سبب لترجيح القول على القول. وهذه الدراسة تتناول تعليلات البيضاوي في مسائل الحذف؛ إذ هو من المفسرين المعتنين بتعليل المسائل البلاغية.

مشكلة الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسة؛ هي "كيف علل البيضاوي مسائل الحذف في تفسيره؟"

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسة الأسئلة الآتية:

- ما القرائن المانعة في مسائل الحذف في تفسير البيضاوي؟
- ما القرائن المعينة التي ذكرها في تحديد المحذوف؟
- كيف حلّل أغراض الحذف في المسائل؟

أهمية الدراسة:

البيضاوي من المفسرين الذين اعتنوا بتعليل مسائل الحذف؛ حيث يبينها بالقرائن اللفظية والسياقية والحالية وأيضا بالأغراض البلاغية لإعطاء المعنى الصحيح. فتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعرض تعليلات البيضاوي في مسائل الحذف وتحلّلها؛ إذ لها دور كبير في فهم الكلام الإلهي فهما صحيحا دقيقا.

أهداف الدراسة:

- بيان القرائن المانعة في مسائل الحذف في تفسير البيضاوي.
- بيان القرائن المعينة التي ذكرها البيضاوي في تحديد المحذوف.
- تحليل أغراض الحذف في تفسير البيضاوي.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة هذه الدراسة اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي: إذ تقوم على استقراء تفسير البيضاوي لدراسة تعليلاته في مسائل الحذف وتحليل العلل ونقدها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية مختصة بهذا الموضوع؛ إلا أن هنالك دراسة موسومة بـ"القرائن في علم المعاني" لضياء الدين القالش تتضمن قرائن الحذف؛ وهي أطروحة دكتوراة تقدّم بها المؤلف إلى جامعة دمشق، ونوقشت في تاريخ 2011م، وطبعت في دار النوادر في 2013م، تحدث فيها الباحث عن أثر القرائن في حذف الكلمة، وحذف الجملة، وحذف الجمل؛ ولم يحدد الباحث دراسته بالتفسير أو القرآن، وأكثر شواهده التي ذكرها في أثناء الحديث عن الحذف من الشعر، وأيضا لم يتطرق إلى القرائن المانعة. لذلك اختلفت هذه الدراسة عنها بموضوعها وماهيتها.

خطة الدراسة

يتكون البحث من تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة كما يأتي:

التمهيد: التعريف بالبيضاوي وتفسيره ومفهوم التعليل وأسلوب الحذف

المطلب الأول: القرائن المانعة عند البيضاوي في مسائل الحذف

المطلب الثاني: القرائن المعينة عند البيضاوي في مسائل الحذف

المطلب الثالث: تعليلات البيضاوي لمسائل الحذف بالأغراض البلاغية

الخاتمة

التمهيد: التعريف بالبيضاوي وتفسيره ومفهوم التعليل وأسلوب الحذف

أولا: البيضاوي وتفسيره

هو عبدالله بن عمر بن محمّد بن علي ناصر الدّين البيضاوِي الشّيرازيّ الفارسي التبريزي الأذربيجاني الشّافعي أبو الخير أو أبو سعيد القاضي الفقيه المفسر. (الصفدي، 2000، ص206/17؛ السبكي، 1413هـ، الصفحات 157/8-158) ولد في مدينة البيضاء بفارس قرب شيراز

(الزركلي، 2002، ص110/4)، ولم يذكر سنة مولده وسنّه عند الوفاة. وهناك أقوال مختلفة في تاريخ وفاته والمرجح أنه توفى سنة ستمئة وخمسة وتسعين هجري، لأن هذا رواية الحافظ الدهلي الثقة الذي كان معاصرا للقاضي البيضاوي، وقد اعتمدها الصلاح الصفدي المؤرخ الكبير والمتثبت في روايته، وقد اقتصر عليها ولم يشر إلى غيرها، فضلا عن اعتماد أكثر المؤرخين لها. (جلال الدين، الصفحات 169-170)

وكان للبيضاوي سعة في مختلف مجالات العلوم و"كان أصله من شيراز، وبها كانت نشأته العلمية الأولى، وبها تخرج في الفقه والأصول والأدب والمنطق والحكمة، على الأسلوب الأعجمي الذي يجمع بين العلوم المختلفة بالترقي في درجاتها المتقابلة، وتحقيق بعضها ببعض تحقيقا يهدف إلى تكوين الملكة العامة، المتصرفة بالتحصيل، والتحليل والاستنتاج والبحث في العلوم، على نسبة واحدة، وتحرير قوالبها التعبيرية، على منهج متحد، وأسلوب مطرد" (ابن عاشور، التفسير ورجاله، 1390هـ، الصفحات 90-91).

وتفسير البيضاوي: هو المسمى بـ"أنوار التنزيل وأسرار التأويل" بناء على ما ذكر في مقدمة تفسيره، وجاء في بعض كتب التراجم والطبقات باسم "مختصر الكشاف" (السبكي، 1413هـ، الصفحات 157/8-158) لاعتماده على تفسير الزمخشري كثيرا في مسائل اللغوية. كما أخذ كثيرا من التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة، والكلام، ومن الراغب الأصفهاني ما يتعلق بالاشتقاق، وغوامض الحقائق، ولطائف الإشارات.

ثانيا: مفهوم التعليل

التعليل هو مصدر قياسي من الفعل "علّل"، وذكر ابن فارس له ثلاثة أصول صحيحة؛ "أحدها تكرار أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء" (ابن فارس، 1979، ص12/4).

فالأول "علّ يَعُلُّ عَلًا وعَلَلًا؛ "يقال عَلَلٌ بعد نَهَل. وَالإبل نفسها تَعُلُّ عَلَلًا. وأصله في المشرب. وإنما قيل هذا لأنها إذا كرر عليها الشرب كان أقل لشربها الثاني." (ابن فارس، 1979، ص12/4)

و"الأصل الثاني: العائق يعوق. قال الخليل: "العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه" (الفراهيدي، دون سنة، ص88/1)، ويقال اعتله عن كذا، أي اعتاقه. قال: فاعتله الدهر وللدهر علل.

والأصل الثالث: العِلة: المرض، وصاحبها معتل." (ابن فارس، 1979، ص13/4)

ويأتي الجذر من "علل" على تصريفين؛ الأول علّ-علًّا؛ وهذا ما يشير إليه الأصل الأول؛ والثاني علّ-عِلّة، وهذا ما تضمنه الأصلان الأخيران المذكوران: العائق والمرض؛ ولعل النقطة المشتركة التي تدور المعاني حولها هي أنها "مَا يتَغَيَّر حكم غَيره بِهِ" (العسكري، د.س، ص73) أو بقول آخر "ما يحل بالمحل فيتغير به حال المحل" (الزبيدي، د.س، ص47/30)؛ وهذا المعنى تبنى عليه المعاني الأخرى للعلة.

ومن هنا استعملت العلة للسبب؛ "وقد اعتل الرجل علة صعبة. وهذه علته، أي سببه، وفي حديث عائشة: "فيضرب رجلي بعلة الراحلة." (الزبيدي، د.س، ص48/30) واستعير السبب من الحبل الذي يتوصل به إلى الماء لكل ما يتوصل به إلى شيء (الزبيدي، د.س، ص38/3)، فبوجود السبب يتغير الحكم.

والتعليل في الاصطلاح: "تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر. وهو في معرض النص: ما يكون الحكم بموجب تلك العلة مخالفًا للنص" (الجرجاني أ.، 1983، ص66).

وهي عند النحاة غير محددة المعالم، فلا نكاد نرى أحدا منهم -خاصة المتقدمين- يصرح بتعريف واضح لها، رغم أهميتها لديهم وكثرة ترديدهم للاصطلاح وشيوعه في كتبهم، وقد ارتبط مفهوم العلة عندهم بمعنى السببية. (زاهر، 2017، ص47) ولأن علم النحو وعلم البلاغة كانا علما واحدا في بدايات النشأة؛ لم يكن قصد الخليل وسيبويه وغيرهما الاقتصار على مسائل النحو وضبط الإعراب كما آل إليه النحو فيما بعد؛ بل كانت أعمالهم تشمل التحليل اللغوي من الأصوات والكلمات والجمل والدلالة؛ أي أن مسائل البلاغة قد جاءت كثيرا ضمن النحو (خضر، 2012، ص345).

أما استعمال العلة في كتب التفسير، فظهر أن العلة جاءت في مسائل المعاني للقرائن (ابن عطية، 1422 هـ، ص182/5) والأغراض البلاغية (الخفاجي، د.س، ص113/1). فالقرينة هي "ما يُفصح عن المراد لا بالوضع." (الأَسْفَرَايِيني، د.س، ص94) ويمكن تقسيم القرينة باعتبار وظيفتها إلى قسمين؛ القرينة المانعة والقرينة المعينة. فالأولى ما تدل على أن الكلام ليس على ظاهره والثانية ما تعين المعنى المراد. (الألوسي، 1327هـ، ص391) هذا التقسيم ورد في كتب البلاغة في مسائل علم البيان وليس المعاني؛ غير أن ذلك لا يمنعنا من استعماله في مسائل علم المعاني لمشاركته معه في الدلالة على قرينة صارفة عن الأصل وقرينة دالة على المراد.

والأغراض البلاغية تُظهر مزية الكلام، و"لا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى، حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها. فإن قلت: فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك، فليستا عبارتين عن معنى واحد، بل هما عبارتان عن معنيين اثنين. قيل لك: إن قولنا "المعنى" في مثل هذا، يراد به الغرض، الذي أراد المتكلم أن يثبته أو ينفيه." (الجرجاني ع.، 1992، ص258) والغرض من علم المعاني "تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد على وجه الصواب" (الأَسْفَرَايِيني، د.س، ص143)، أي المعاني الزائدة على الأصل هي المقصد في مسائل المعاني. أما في مسائل الحذف

فالغرض الأصلي هو الاختصار؛ وقد يزاد على هذا الغرض معان أخرى كالتعميم أو التعظيم.

ثالثا: أسلوب الحذف

اعتمدت العرب على الإيجاز حتى أصبح كأنه الأصل في كلامهم؛ وجعله بعضهم حدا للبلاغة فقالوا: البلاغة هي الإيجاز (الجاحظ، 1423، ص99/1). والإيجاز "تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وهو على وجهين: حذف، وقصر" (الرماني، 1976، ص76).

وفي مسألة الحذف يتعين لفهم الكلام بدقة ملاحظة مجالات الحذف وتعيين المحذوف، وهو "لا يكون إلا عند العلم وأمن اللبس، والشيء إذا علم وشهر موقعه سهل حذفه وإسقاطه." (أبو موسى، 2017، ص413) والعلم وأمن اللبس في مسائل الحذف لا يتحققان إلا بدلالة الحال أو فحوى الكلام (الرماني، 1976، ص76)، أي إن القرائن الحالية أو اللفظية شرط في الحذف، "لأن الحذف بلا قرينة خلل في النظم" (الأَسْفَرَايِيني، د.س، ص291/2) وهي ما يعتمد عليها في مسائل الحذف.

المطلب الأول: القرائن المانعة عند البيضاوي في مسائل الحذف

لقد سبق الذكر أن هناك نوعين من القرينة؛ القرينة المانعة والقرينة المعينة. وفي خصوصية مسائل الحذف، للقول بأن الكلام ليس على ظاهره لا بد من ملاحظة القرينة المانعة الصارفة التي تدل على وقوع الحذف في الكلام، ثم البحث عن القرينة المعينة لتحديد المحذوف. بناء على ذلك سيأتي الحديث عن تعليلات البيضاوي بالقرائن المانعة أولا ثم القرائن المعينة.

ولما كانت العلاقة بين علم المعاني وعلم النحو متداخلة ومتشابكة؛ كان لعلم النحو دور كبير في توجيه مسائل علم المعاني خاصة مسائل الحذف؛ وذلك الأمر في غاية الوضوح في تفسير البيضاوي؛ حيث وظّف قواعد النحو في تعليلاته البلاغية.

وفي مسائل الحذف ما يدلنا على القول بالحذف قرينة التلازم إذ هي أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصرا آخر؛ وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف (حسّان، 2009، ص217). فالذي يقصد إليه في هذه الدراسة ما يدل على المعدوم مستلزما دون المذكور.

وقرينة التلازم لا تدل وحدها على الحذف؛ بل هنالك القرائن اللفظية تدل عليه بناء على قرينة التلازم؛ مثلا في الجملة الاسمية ذكر الخبر قد يكون قرينة حذف المبتدأ؛ أو ذكر المفعول في الجملة الفعلية قد يكون قرينة حذف الفعل؛ أو ذكر جواب الشرط قد يكون قرينة حذف جملة الشرط؛ أو ذكر الضمير قد يكون قرينة حذف المرجع، أو ذكر الأفعال الناقصة التي تدل على أن ما بعده الجملة الاسمية قد يكون قرينة حذف اسمه أو خبره، أو ذكر ما يدل على أن ما بعده اسم قد يكون قرينة حذف المبتدأ، أو ذكر ما يدل على أن ما بعده فعل قد يكون قرينة حذف الفعل. وسيأتي في هذا المطلب الحديث عن القرائن اللفظية التي تدل على المحذوف بناء على قرينة التلازم.

من أمثلة ذكر الفعل الناقص الذي لا يدخل إلا على الجمل الاسمية قرينةً للخبر المحذوف؛ قوله تعالى: ﴿**لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾ [الكهف: 60] استدل البيضاوي على الخبر المحذوف في الآية باستلزام "لا أبرح" خبرا، فقال: "﴿**لا أَبْرَحُ**﴾ أي لا أزال أسير، فحذف الخبر لدلالة حاله وهو السفر، وقوله: ﴿**حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾ من حيث إنها تستدعي ذا غاية عليه" (البيضاوي، 1418هـ، ص286/3). ذكر البيضاوي لـ﴿**لا أبرح**﴾ وجهين؛ ومنهما ما يعني هذه الدراسة هو تعليله للحذف بطلب "لا أبرح" خبرا الذي لم يُذكر في الآية؛ فإن القول "أبرح" بمعنى "أزال" -أي من الأفعال الناقصة- يستلزم الخبر المحذوف تقديرا: "أسير. أي في هذه الآية ذكر الفعل الناقص قرينة الحذف بناء على قرينة التلازم.

واعترض على هذا القول بأن خبر كان وأخواتها لا يجوز حذفه، -ولو دل دليل على المحذوف-، إلا ما جاء في الشعر (أبو حيان، 1420هـ، ص198/7)؛ وجوزه الأخفش، والزجاج، والزمخشري وغيرهم إلا أنهم استشهدوا بالشعر (الأخفش، 1990، ص431/2؛ الزجاج، 1988، ص298/3؛ الزمخشري، 1407هـ، ص731/2)، وقيل إنه قليل (الخفاجي، د.س، ص114/6). الذين اعترضوا على هذا التوجيه قالوا: ﴿**لا أبرح**﴾ معناه لا أزول أي: لا أزول عن السير والذهاب بمعنى لا أترك هذا العمل، وأفاد الرازي هذا مشهور عند الجمهور (الرَّازي، 1420هـ، ص479/21)؛ وذكره البيضاوي بعد الوجه المذكور مع قيد " فلا يستدعي الخبر"، ولم يرجح بينهما. ولعل الترجيح بينهما على العلة؛ ويتبين أن غاية حذف خبر "لا أبرح" في الآية الإيجاز والتشويق لما يتوقع البيان بعده؛ "فله موقع عظيم في حكاية القصة، لإخراجها عن مطروق القصص إلى أسلوب بديع الحكم والأمثالِ قضاءً لحق بلاغة الإعجاز" (ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير، 1984، ص361/15).

ومن أمثلة ذكر الحروف المختصة بالأسماء قرينةً للحذف قوله تعالى ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾ [الضحى: 5] والقرينة في هذه الآية لام الابتداء؛ لأنها -لام الابتداء- لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر؛ وبين البيضاوي الخبر المحذوف في الآية بدلالة اللام المذكورة؛ فقال: "واللام للابتداء دخل الخبر بعد حذف المبتدأ -والتقدير: ولأنت سوف يعطيك- لا للقسم؛ فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة" (البيضاوي، 1418هـ، ص319/5). فحدد البيضاوي أن اللام لام الابتداء وليس لام القسم بناء على قاعدة نحوية. ولما لا يصح دخول هذه اللام على الفعل قال هي للابتداء فذهب إلى الحذف لاستلزام لام الابتداء بعدها مبتدأ ولو لم يصرح به.

واعترض ابن الحاجب على أنها لام الابتداء بحيث إنها مع المبتدأ ك(قد) مع الفعل و(إنّ) مع الاسم، فلا تبقى اللام بعد حذف الاسم التي هي له. ويرى أنها لام تأكيد -أي لام جواب القسم-. وجوّزه ابن هشام (ابن الحاجب، 1989، ص278/1؛ ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 1985، ص303). ويستثني النحاة من القاعدة ما يفصل بينَها وبينَ الفعلِ بحرفِ التنفيسِ كهذه الآية، وما يُفصل بينهما بمعمولِ الفعل. (السمين الحلبي، د.س، ص88/11)

واعترضت بنت الشاطئ على هذه النقاشات المبنية على إخضاع تركيب الآية للقاعدة النحوية، وأفادت أنه جور الصنعة الإعرابية على هذا البيان العالي، إذا أُحتكم إلى حس العربية، ووازنًا بين التعبير القرآني ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾ وذلك التأويل المقدر: ولأنت سوف يعطيك. وأراهم جاوزوا قدرهم، حين يؤولون الآية المحكمة من البيان الأعلى، فيقول قائلهم: لابد من تقدير كذا لأن أصل التعبير كذا! وكان يكفي أن يأتي التعبير في الكتاب العربي المبين، ليكون هو الشاهد والحجة، والأصل الذي تعرض عليه كل قاعدة لغوية أو بلاغية، لا أن نحكم فيه قواعد للنحاة والبلاغيين، في دراستهم للعربية علمًا وصنعه. (بنت الشاطئ، د.س، ص40/1). ويبدو أن بنت الشاطئ لها حق فيما ذهبت إليه؛ حيث لم تكن النقاشات المذكورة من أجل المعنى، بل للقاعدة النحوية.

ومن أمثلة ذكر المصدر قرينة للفعل المحذوف قوله تعالى ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: 2]؛ بين البيضاوي المحذوف في الآية بدلالة المصدر المذكور؛ فقال: "ورفعه بالابتداء وخبره لله وأصله النصب، وهو من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها" (البيضاوي، 1418هـ، ص27/1). أفاد سيبويه: "الحمدُ لله وإن ابتدأتَه ففيه معنى المنصوب، وهو بدل من اللفظ بقولك: أَحمَدُ الله" (سيبويه، 1988، ص329/1). وبين البيضاوي أن إتيان المبتدأ مصدرا يدل على الفعل المضمر في الكلام، أي نحمد حمدا لله، وهذا كقولهم: "شكرًا، وكفرًا، وعجبًا، وما أشبه ذلك، ينزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها مسدّها، لذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة" (الزمخشري، 1407هـ، ص9/1). وجاء مرفوعا لأنه صار معرفة (الخفاجي، د.س، ص80/1)، وكان البيضاوي دقيقا في التعبير بعبارة الإضمار دون الحذف إذ "الشرط في المضمر بقاء أثر المقدر في اللفظ وذلك ليس شرطا في المحذوف" (الزركشي، 1958، ص102/3)، وفي الآية أثر المقدر هو المصدر.

ومن أمثلة ذكر الظرف قرينة للفعل المحذوف؛ علل البيضاوي المحذوف في قوله تعالى ﴿**فَإِذا حِبالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّها تَسْعى**﴾ [طه: 66] بقرينة "إذا" فقال: "أي فألقوا، فإذا حبالهم وعصيهم، وهي للمفاجأة؛ والتحقيق أنها أيضًا ظرفية تستدعي متعلقًا ينصبها وجملة تضاف إليها، لكنها خصت بأن يكون المتعلق فعل المفاجأة، والجملة ابتدائية والمعنى: فألقوا ففاجأ موسى عليه الصلاة والسلام وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم من سحرهم" (البيضاوي، 1418هـ، ص32/4). أي قرينة الحذف في الآية "إذا" الفجائية حيث أفاد البيضاوي أنها ظرف زمان يستلزم فعلا ينصبها، وذلك الفعل "فاجأ، أي: ففاجأ موسى عليه السلام وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم من سحرهم.

ومن صور التلازم استلزام "إذًا" سؤالا أو شرطا؛ وفي قوله تعالى ﴿**وَإِذًا لَآتَيْناهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: 67] قدّر البيضاوي سؤالا بقرينة "إذًا" لأنها جوابا يستلزم تقدير شيء قبله؛ "لأن إذًا لا تكون في كلام مبتدأ بل هو في كلام مبني على شيء تقدمه ملفوظ، أو مقدر سواء كان شرطا، أو كلام سائل، أو نحوه" (الخفاجي، د.س، ص151/3)؛ فقال: "جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: وما يكون لهم بعد التثبيت؛ فقال: وإذا لو تثبتوا لآتيناهم؛ لأن إذًا جواب وجزاء. (البيضاوي، 1418هـ، ص82/2) وفي كلام البيضاوي تقدير آخر بعد "إذا" لأنها جواب لهم وجزاء لشرط مقدر.

في الآية المذكورة جاءت "إذًا" جوابا لسؤال؛ وفي قوله تعالى ﴿**وَإِنَّكُمْ إِذًا لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ**﴾ [الشعراء: 42] جزاء للشرط؛ وذكر البيضاوي التعليل نفسه؛ فقال: "إن غلبوا فإذًا" على ما يقتضيه من الجواب والجزاء" (البيضاوي، 1418هـ، ص138/4).

وفي آية النساء ﴿**وَإِذًا لَآتَيْناهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: 67] حذف آخر قدر له البيضاوي بدلالة "إذًا"، حيث قال: "وإذا لو تثبتوا لآتيناهم؛ لأن إذًا جواب وجزاء." (البيضاوي، 1418هـ، ص82/2) فحذفت الجملة "لو ثبتوا" وعوض عنها التنوين؛ ولعل البيضاوي قدر بجملة شرطية بدلالة اللام في جواب "إذا" التي تأتي بعد "لو". وذلك لأن "إذا جاءت في جواب "إذًا" اللام فقد أضمرت لها "لئن" أو يمينا أو "لو" (الفراء، د.س، ص274/1).

ومن أمثلة ذكر الأدوات المختصة بالأفعال قرينةً لحذف الفعل قوله تعالى ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ**﴾ [المائدة: 36]، قال البيضاوي: "واللام متعلقة بمحذوف تستدعيه لو، إذ التقدير: لو ثبت أَنَّ لَهُمْ مَّا فِي الأرض" (البيضاوي، 1418هـ، ص225/2) بين وجود المحذوف في الآية بقرينة "لو"؛ لأنها مختصة بالأفعال وتستلزمها، لما جاء في الآية "أن" بعد "لو" دون الفعل، قال الفعل محذوف يستدعيه "لو" فقدّر فعلا مناسبا للسياق.

ذكر البيضاوي في هذه الآية علة الحذف فحدد المحذوف مناسبا للسياق؛ مع ذلك لم يوضح العلة في كثير من الأحيان، بل اكتفى بذكر المحذوف كما فعل في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ قالُوا سَمِعْنا وَأَطَعْنا وَاسْمَعْ وَ انْظُرْنا**﴾ [النساء: 46] "ولو ثبت قولهم هذا مكان ما قالوه" (البيضاوي، 1418هـ، ص77/2). فهذه الآية نظير لقوله تعالى المذكور في العلة؛ ولعله لم يبينها في هذه الآية لوضوح الأمر عنده، ولقصده الإيجاز في التفسير. ولعله علّل في

آية المائدة الحذف في أثناء بيان متعلق اللام في قوله ﴿**لِيَفْتَدُوا**﴾.

وفي قوله تعالى ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ**﴾ [التوبة: 7] حدد المحذوف بقرينة "إن" المختصة بالأفعال، فقال: "وأحدٌ رفع بفعل يفسره ما بعده لا بالابتداء لأن "إن" من عوامل الفعل" (البيضاوي، 1418هـ، ص72/3). أي دل حرف الشرط على فعل محذوف لأنها من عوامل الفعل.

ومظهر آخر لقرينة التلازم جملة الشرط إذ هي جملة مركبة من جملتين متلازمتين مسبوقتين بأداة شرط، وقد تحذف جملة الشرط أو جوابه - وهذا كثير- إذا تدل القرينة على المحذوف كما أفاد ابن مالك في ألفيته " والشرط يُغني عن جوابٍ قد عُلِم / والعكس قد يأتي إن المعنى فُهِم" (ابن مالك، د.س، ص59)؛ ومما يدل على الجملة الشرطية المحذوفة وجود الفاء مقترنة بالجملة الجزائية؛ وهي تكون قرينة الحذف كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾ [البقرة: 40] استدل البيضاوي على الحذف بقرينة الفاء فقال: "والفاء الجزائية الدالة على تضمن الكلام معنى الشرط كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئًا فارهبون." (البيضاوي، 1418هـ، ص76/1) حدد البيضاوي في هذه الآية المحذوف بقرينة فاء الجزاء المتقدم عليها المفعول؛ وأفاد ابن عاشور أن الزمخشري جزم بأن هاته الفاء مهما وجدت في الاشتغال دلت على شرط عام محذوف؛ وما ذهب إليه الزمخشري مبني على كلام سيبويه من اعتبار الفاء مشعرة بشرط مقدر (ابن عاشور، التحرير والتنوير «تحرير، 1984، ص456/1).

ومنه التعليل بالفاء غير المقدم عليها المفعول؛ مثل قوله تعالى ﴿**فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ**﴾ [الأنفال: 17] "والفاء جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم" (البيضاوي، 1418هـ، ص54/3). وقال البيضاوي ذلك تبعًا للزمخشري (الزمخشري، 1407هـ، ص207/2)؛ وخالفه أبو حيان حيث يرى أنها للربط بين الجمل معتمدا على قوله تعالى ﴿**فَاضْرِبُواْ فَوْقَ الأَعْنَاقِ وَاضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ**﴾ [الأنفال: الآية: ١٢] (أبو حيان، 1420هـ، ص295/5)؛ وإن كان امتثال ما أمروا به سببا للقتل. وذكر السيوطي أن ابن هشام رده بعلة أن الفاء لا تدخل على الجواب المنفي ب "لم" (السيوطي، 2005، ص465/3)؛ إلا أن هذا الرد لا يتطابق مع بيان الزمخشري إذ الجواب عنده ليس فعليا، بل اسميا حيث قدّر " فأنتم لم تقتلوهم" غير أن البيضاوي لم يظهر هذا التقدير في بيانه لأن "الكلام على نفي الفاعل دون الفعل لعدم الحاجة إليه" (الخفاجي، د.س، ص260/4) ولدلالة جملة الاستدراك ﴿**وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ**﴾ عليه.

ومما يدل على الحذف هو استلزام الضمير مرجعا؛ وعليه قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ**﴾ [البقرة: 19] قال البيضاوي " أي: كمثل ذوي صيب لقوله: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ**﴾" (البيضاوي، 1418هـ، ص51/1) علل البيضاوي المضاف المحذوف لطلب الضمير في قوله تعالى ﴿**يَجْعَلُونَ أَصابِعَهُمْ فِي آذانِهِمْ**﴾ مرجعا، حيث لا موجب لتقدير المضاف غير طلب الضمير مرجعًا.

بناء على ما سبق يتبين أن القرائن المانعة في مسائل الحذف وردت في تفسير البيضاوي من القرائن اللفظية؛ لأن تعيين وقوع الحذف يعتمد على استلزام أحد العنصرين الآخر، وأيضا لما كان القول بالحذف هو مخالفة الأصل يرجع إليه لضرورة في النص، ومع ذلك فليست القرائن المانعة هي القرائن اللفظية كلها، بل هي جزء منها كما أفاده حسان تمام "أهم القرائن اللفظية الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر (حسّان، 2009، ص221). وأولهما القرائن المانعة والثانية القرائن المعينة ووظفهما البيضاوي -والمفسرون غيره – في تحديد الحذف والمحذوف.

المطلب الثاني: القرائن المعينة في مسائل الحذف

الأول: القرائن اللفظية

وقد تقدم أن القرينة المانعة تعتمد غالبا على التلازم، ومن القرينة المعينة سبق الذكر والتفسير اللاحق. وهما أكثر ما يستعمل في التقدير للمحذوف وأبرز القرائن في الدلالة على المحذوف لظهورها في النص. وقد يكون التقدير للمحذوف بدلالة ما يماثل اللفظ أو بمعناه أو بمقابله.

أولا: الدلالة على المحذوف بمثلها أو بمعناها

هذا الضرب من القرائن هي التي تدل على المحذوف من الكلام من سباقه أو لاحقه بمثلها أو بما يقاربها أو بمعناها. فمن تعليلات البيضاوي بدلالة القرينة اللفظية على ما يماثلها في قوله تعالى: ﴿**مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمانِ وَلكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذابٌ عَظِيمٌ**﴾ [النحل: 106] وقال "أو ﴿**مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمانِهِ**﴾ مبتدأ خبره محذوف دل عليه قوله: ﴿**فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ**﴾ (البيضاوي، 1418هـ، ص241/3) ومعلوم أن المبتدأ والخبر قد يحذفان إذا دلت عليهما القرينة؛ وفي هذه الآية الخبر محذوف تدل عليه القرينة اللفظية، وهي ﴿**فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ**﴾ وأصله: مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمانِهِ فعليه غضب، وذلك بالدلالة على مثلها.

وعلل البيضاوي المحذوف في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرامِ الَّذِي جَعَلْناهُ لِلنَّاسِ سَواءً الْعاكِفُ فِيهِ وَالْبادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذابٍ أَلِيمٍ**﴾ [الحج: 25] بلاحقه فقال: "وخبر إِنَّ محذوف دل عليه آخر الآية أي معذبون". (البيضاوي، 1418هـ، ص4/7) قدر البيضاوي " معذبون" للمحذوف في الآية بدلالة جواب الشرط على ما يقاربه في الاشتقاق. وتقدير آخر يظهر عند ابن عطية

وهو "خسروا أو هلكوا" (ابن عطية، 1422 هـ، ص115/4) إلا أن تقدير العذاب أنسب لسياق التخويف من العذاب.

ومما يحذف كثيرا جواب الشرط لأن "الشرط يُغني عن جوابٍ قد عُلِم" (ابن مالك، د.س، ص59)؛ فمن أهم طرق العلم هو سبق الذكر؛ فعلل البيضاوي المحذوف بهذه القرينة لتحديد الجواب المحذوف، وقال في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَداءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ**﴾ [البقرة: 23] "جواب ﴿**إِنْ كُنْتُمْ صادِقِينَ**﴾ محذوف دل عليه ما قبله" (البيضاوي، 1418هـ، ص58/1). أي إن كنتم صادقين فأتوا بمثله؛ فحدد الحذف بناء على قرينة استلزام الشرط جوابا ولو لم يصرحها؛ ثم قدّر المحذوف من سباق الكلام.

ومفعول فعل "شاء" الذي ورد في سياق الشرط يحذف وجوبا فيدل عليه الجواب؛ وقال في قوله تعالى ﴿**إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ**﴾ **[النساء: 133]**"ومفعول "يشأ" محذوف دل عليه الجواب." (البيضاوي، 1418هـ، ص102/2) أي إن يشأ أن يذهبكم يذهبكم. وقريب من ذلك قوله تعالى ﴿**يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ**﴾ [النساء: 176] قال "يستفتونك أي في الكلالة حذفت لدلالة الجواب عليه" (البيضاوي، 1418هـ، ص112/2).

ومن القرائن اللفظية التي استدل بها للمحذوف في قوله تعالى ﴿**لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقاتَلَ أُولئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا**﴾ [الحديد: 10] لأن فعل ﴿**يستوي**﴾ لا يعلق إلا بشيئين فلا بد من ذكر مستويين؛ وذُكر في الآية واحد منهما، فأشار البيضاوي إلى الآخر المحذوف بقوله: "بيان لتفاوت المنفقين باختلاف أحوالهم من السبق وقوة اليقين، وقسيم من أنفق محذوف لوضوحه ودلالة ما بعده عليه" (البيضاوي، 1418هـ، ص186/5). أي المحذوف "ومن أنفق من بعد الفتح وقاتل" بناء على قرينتين لفظيتين؛ فعلى الأولى المحذوف بغاية الوضوح لدلالة المقابل، والثانية ما ذكر فيما بعده ﴿**الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقاتَلُوا**﴾ حيث تدل على المحذوف مثله؛ واعتمد أبو البقاء على هذه القرينة لكن قدر للمحذوف "من لم ينفق" (العكبري، د.س، ص1207/2)؛ فجعل الفرق بين من ينفق ولم ينفق؛ لعل تقدير البيضاوي أحسن لدلالة المقابل كما سبق، و"لأن السياق إنما جيء بالآية ليفرق بين المنفقين في زمانين" (السمين الحلبي، د.س، ص238/10).

ومما استدل على المحذوف بما بعده، قوله تعالى: ﴿**أَإِذا مِتْنا وَكُنَّا تُرَابًا ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ**﴾ [ق: 3] "أي أنرجع إذا متنا وصرنا ترابًا، ويدل على المحذوف قوله: ﴿**ذلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ**﴾" (البيضاوي، 1418هـ، ص139/5). قدر البيضاوي في الآية قبل الظرف فعلا ينصبه بدلالة ما بعده لأن "إذا" في الآية عنده ظرف وليس شرطا؛ لذلك احتاج إلى عامل. ولا يمكن أن يعمل فيه ما قبله لتقدم همزة الاستفهام عليه ولها الصدارة في الكلام؛ وأيضا لا يعمل فيها "متنا" لأنه مضاف إليه فالمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

ويتبين فيما سبق أن العلل اللفظية في تفسير البيضاوي لتعيين المحذوف غالبا وردت بألفاظ مثل "دل عليه ما قبله" أو "دل عليه قوله"، أو "بدلالة ما بعده"؛ وهو لم يقدر المحذوف في كل موضع؛ حيث اكتفى أحيانا بذكر القرينة، وأحيانا قدر بدون تعليل، وأحيانا قدر المحذوف مع علته.

ثانيا: الدلالة على المحذوف بالمقابلة

اعتنى البيضاوي بالمقابلة في توجيهاته البلاغية مفهوما؛ الذي يهم هذه الدراسة إعمالها في المحذوف.

ومن أمثلة استدلال البيضاوي للمحذوف بدلالة مقابله عليه، قوله تعالى ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾ [الأنعام: 13] ذكر البيضاوي للفظة سكن معنيين؛ الذي يعني هذه الدراسة ما يحوي الحذف وهو: "أو من السكون أي ما سكن فيهما وتحرك فاكتفى بأحد الضدين عن الآخر." (البيضاوي، 1418هـ، ص156/2)، والكلام واضح في بيان علة التقدير، إلا أن هذا التقدير اعترض عليه بقول "لا محذوف هنا واقتصر على الساكن لأن كل متحرك قد يسكن وليس كل ما يسكن يتحرك. وقيل: لأن السكون أكثر وجودا من الحركة" (أبو حيان، 1420هـ، ص449/4). ولعل القول بالحذف أنسب لسياق العموم إن لفظة ﴿**سكن**﴾ من السكون. وقيل " أنه لا وجه للاكتفاء بالسكون عن التحرم في مقام البسط والتقرير وإظهار كمال الملك والتصرف. ويجاب بأن هذا المحذوف في قوة المذكور لسرعة انفهامه من ذكر ضده" (الألوسي، 1415، ص104/4).

وقال البيضاوي في قوله تعالى ﴿**وَإِذا أَرَدْنا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسَقُوا فِيها فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْناها تَدْمِيرًا**﴾ [الإسراء: 16]. "﴿**أَمَرْنا مُتْرَفِيها**﴾ متنعميها بالطاعة ويدل على ذلك ما قبله وما بعده، فإن الفسق هو الخروج عن الطاعة والتمرد في العصيان، فيدل على الطاعة من طريق المقابلة (البيضاوي، 1418هـ، ص251/3). وأحوجه إلى التقدير لأن ما أمروا به لم يصرح؛ فقدر المحذوف بدلالة ما قبله، أي قوله تعالى ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا**﴾ [الإسراء: 15] إذ الرسول الذي بعث إليهم يأمرهم بالطاعة، وبدلالة ما بعده أي ﴿**فَفَسَقُوا**﴾ على مقابله؛ إذ الفسق يعني الخروج عن الطاعة والتمرد في العصيان. فـ"من الكلام: أمرتك فعَصَيتني. فقد علم أن المعصية مخالفة الأمر، وكذلك الفسق مُخَالَفَة أمْرِ اللَّه" (الزجاج، 1988، ص232/3).

فخالف البيضاوي بهذا التقدير الزمخشري؛ حيث يرى أن المأمور به هو الفسق على أن الأمر مجاز ويقول: "لأن حذف ما لا دليل عليه غير جائز، فكيف يحذف ما الدليل قائم على نقيضه، وذلك أن المأمور به إنما حذف لأن فسقوا يدل عليه، وهو كلام مستفيض" (الزمخشري، 1407هـ، ص654/2). فردّ عليه أبو حيان ويقول: "وتارة يكون الحذف لدلالة خلافه أو ضده أو نقيضه، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ**

﴿وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: 13] قالوا: تقديره ما سكن وما تحرك. وقوله تعالى ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: 81] قالوا: الحر والبرد" (أبو حيان، 1420هـ، ص25/7). إلا أن الزمخشري لم يقل بالحذف في الآيتين المذكورتين (الزمخشري، 1407هـ، ص9/2، 52).

واعترض الزمخشري على أن الفسق كالمعصية؛ فقال: "ولا يلزم على هذا قولهم: أمرته فعصاني؛ لأنّ ذلك مناف للأمر مناقض له، ولا يكون ما يناقض الأمر مأمورًا به، فإن قلت: هلا كان ثبوت العلم بأن الله لا يأمر بالفحشاء وإنما يأمر بالقصد والخير، دليلا على أن المراد أمرناهم بالخير ففسقوا؟ قلت: لا يصحّ ذلك، لأن قوله فَفَسَقُوا يدافعه، فكأنك أظهرت شيئًا وأنت تدعي إضمار خلافه، فكان صرف الأمر إلى المجاز هو الوجه" (الزمخشري، 1407هـ، ص654/2). في الفقرة المذكورة يخالف الزمخشري من يشبه فعل الفسق بالمعصية؛ لدلالة فعل المعصية على مناف الأمر، ومن يستدل بمقام صاحب الأمر الذي لا يأمر إلا بالخير لدلالة ﴿**ففسقوا**﴾. أي هو يخالف القولين بدلالة هذه اللفظة وقد سبقت دلالتها وعلاقتها بالمعصية ولعله كاف للرد عليه.

وهو يفيد أن "أمر" مثل "شاء" في أن مفعوله كثر فيه الحذف، لدلالة ما بعده عليه، فيقول: "تقول: لو شاء لأحسن إليك. تريد: لو شاء الإحسان، فلو ذهبت تضمر خلاف ما أظهرت- وقلت: قد دلت حال من أسندت إليه المشيئة أنه من أهل الإحسان أو من أهل الاساءة، فاترك الظاهر المنطوق به وأضمر ما دلت عليه حال صاحب المشيئة- لم تكن على سداد". (الزمخشري، 1407هـ، ص654/2) وإن كان حذف مفعول "أمر" كحذف مفعول "شاء"، والمأمور به فسق كما قال الزمخشري لكان التصريح به أحسن، إذ مفعول المشيئة "متى كان أمرا عظيما أو بديعا غريبا، كان الأحسن أن يذكر ولا يضمر" (الجرجاني، 1992، ص169).

فعلى الجملة فإن قرينة من يقول إن المحذوف هو الطاعة؛ ومن يقول هو الفسق، هي لفظ "ففسقوا"؛ حيث استدلوا به إما بلفظه؛ أو بمقابله؛ فلعل الراجح بينهما هو قول البيضاوي لتقويته بقرينة المقام.

ومن أمثلته قوله تعالى ﴿**إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ**﴾ [المرسلات: 41]؛ قال البيضاوي في بيان المحذوف: "إِنَّ الْمُتَّقِينَ عن الشرك لأنهم في مقابلة المكذبين" (البيضاوي، 1418هـ، ص277/5). فبهذا التقدير لم ينزل الفعل منزلة اللازم، بل قدر المحذوف بدلالة المكذبين سبق ذكره في قوله تعالى ﴿**وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ**﴾ [المرسلات: 40] عن طريق المقابلة.

الثاني: العلل السياقية

لم يكن اعتناء البيضاوي بتعليل مسائل الحذف بقرائن السياق كاعتنائه بالقرائن اللفظية. ومن تعليلاته بالسياق للمحذوف، قوله تعالى ﴿**وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبى وَالْيَتامى وَالْمَساكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَما أَنْزَلْنا عَلى عَبْدِنا يَوْمَ الْفُرْقانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعانِ وَاللَّهُ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [الأنفال: 41] فيقول: "﴿**إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ**﴾ متعلق بمحذوف دل عليه ﴿**وَاعْلَمُوا**﴾ أي: إن كنتم آمنتم بالله فاعلموا أنه جعل الخمس لهؤلاء فسلموه إليهم واقتنعوا بالأخماس الأربعة الباقية. فإن العلم العملي إذا أمر به لم يرد منه العلم المجرد لأنه مقصود بالعرض والمقصود بالذات هو العمل" (البيضاوي، 1418هـ، ص60/3). فقدّر البيضاوي جواب الشرط المحذوف -أي "فاعلموا"- بقرينة السياق وهو تكليف المؤمنين في تقسيم الغنيمة، ويُوهم قول البيضاوي للوهلة الأولى أن القرينة هنا لفظية إذ أفاد أن عبارة ﴿**وَاعْلَمُوا**﴾ تدل على المحذوف؛ إلا أن بيانه أن المقصود بالعلم هو العمل أنه المقصود في الكلام أظهر أن الذي يدل على المحذوف هو السياق. وسبب تقديره بالعلم دون العمل مع أن المقصود منه العمل "لأن المطرد في أمثاله أن يقدر ما يدل ما قبله عليه فيقدر من جنسه" (الخفاجي، د.س، ص276/4).

ومن تعليلات البيضاوي بقرينة السياق لفاعل محذوف، والفاعل لا يجوز حذفه إلا بقرينة تدل عليه؛ فقال البيضاوي في قوله تعالى ﴿**كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ**﴾ [القيامة: 26]؛ "إذا بلغت النفس أعالي الصدر وإضمارها من غير ذكر لدلالة الكلام عليها" (البيضاوي، 1418هـ، ص267/5). فعلل المحذوف بدلالة الكلام ولم يبين ماهية الكلام؛ ولعله قصد به سياق الآية التي فيه مشهد موت الإنسان، فيدل السياق على المحذوف. وهذا التقدير مناسب لسياق السورة الذي يتحدث عن النفس في مشاهد القيامة.

ومثله قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ**﴾ [ص: 32] يقول "أي غربت الشمس، وإضمارها من غير ذكر لدلالة العشي عليها" (البيضاوي، 1418هـ، ص29/5). فقدر البيضاوي المحذوف بدلالة السياق؛ حيث تبين في الآية قبلها ﴿**إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ**﴾ [ص: 31] أن الوقت وقت العشي، فاستعان البيضاوي بهذه الدلالة لتحديد المحذوف وقال: هو الشمس.

ومثله قوله تعالى ﴿**فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ**﴾ [النساء: 11] قال البيضاوي "ما ترك المتوفى منكم، ويدل عليه المعنى" (البيضاوي، 1418هـ، ص62/2). اعتمد على السياق في تعليليه وأفاد ذلك قائلا بدلالة المعنى؛ ولعله قصد به بدلالة السياق الذي جاءت فيه الآية لبيان الإرث.

وقد تحذف الجملة بقرينة تدل عليها؛ مثل قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [الزمر: 19] لما لم يصح دخول حرف الاستفهام الذي له الصدارة في الكلام على حرف العطف الذي يستلزم المعطوف، قدّر البيضاوي جملة محذوفة بينهما بناء على سياق الآية؛ فقال: "مَن شرطية معطوفة على محذوف دل عليه الكلام: تقديره أأنت مالك أمرهم فمن حق عليه العذاب فأنت تنقذه" (البيضاوي، 1418هـ، ص40/5).

والقول بتقدير الجملة بين الهمزة والفاء حتى تقر الهمزة والفاء في مكانهما، هو انفرد به الزمخشري. الذي تقوله النحاة أن الفاء للعطف وموضعها التقديم على الهمزة، لكن لما كان للهمزة صدر الكلام قدمت، فالأصل عندهم: فأمن حق عليه، وعلى القول إنها جملة مستقلة يكون قوله: أفأنت تنقذ من في النار.(أبو حيان، 1420هـ، ص193/9) إلا أن التوجيه بالتقدير أنسب للسياق؛ حيث يتعلق الإنكار الذي يدل عليه الاستفهام بمضمونهما معا؛ أي: لست مالك أمرهم، فلست أنت تنقذ من في النار. وقدر البيضاوي في قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا**﴾ [يوسف: 110] بدلالة سياق المقطع الذي وردت فيه الآية قائلا: "﴿**حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ**﴾ غاية لمحذوف دل عليه السياق، أي لا يغررهم تمادي أيامهم فإن من قبلهم أمهلوا حتى أيس الرسل من النصر عليهم في الدنيا أو من إيمانهم" (البيضاوي، 1418هـ، ص179/3)، يعني لما لم يكن في الكلام شيء تكون "حتى" غاية له اقتضى ذلك تقدير أمر يكون مغيي بما بعد "حتى"، وما قدره المصنف مأخوذ من محصل الكلام الذي قبله أي من سياقه (الخفاجي، د.س، ص211/5).

وقريبا من ذلك قوله تعالى ﴿**لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾ [الكهف: 60] وسبق عند الحديث عن القرائن المانعة أن البيضاوي حدّد الحذف في الآية بطلب "لا أبرح" خبرا، أما في تحديد المحذوف فاعتمد على قرينة السياق؛ فقال: "لا أزال أسير، فحذف الخبر لدلالة قوله: ﴿**حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾ من حيث إنها تستدعي ذا غاية عليه." (البيضاوي، 1418هـ، ص286/3). أي دلت على التقدير "أسير" الأداة "حتى" التي تدل على انتهاء الغاية وهي بلوغ مجمع البحرين؛ فهذه الغاية تستلزم التقدير بالسير للغاية المذكورة.

وعلل البيضاوي المحذوف في قوله تعالى: ﴿**قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ**﴾ [البروج: 4] بسياق السورة، فقال: "قيل إنه جواب القسم على تقدير "لقد قُتِلَ"، والأظهر أنه دليل جواب محذوف كأنه قيل إنهم ملعونون يعني كفار مكة كما لعن أصحاب الأخدود، فإن السورة وردت لتثبيت المؤمنين على أذاهم وتذكيرهم بما جرى على من قبلهم" (البيضاوي، 1418هـ، ص300/5). أي كأنه قيل: أقسم بهذه الأشياء أن كفار قريش لملعونون كما لعن أصحاب الأخدود لدلالة سياق السورة التي وردت لتثبيت المؤمنين على الإيمان، وتعزية لهم عن أذية الكفار، وتسلية لهم.

ويتبين مما سبق أن البيضاوي علل المحذوف بسياق الآية والمقطع والسورة، وعبر عن السياق في هذه المواطن غالبا بعبارات مثل: "دل عليه الكلام" دون تصريح لفظ السياق. وكون مواطن التعليل بالسياق قليلا لا يعني أنه غفل عنه؛ بل أتى بتقديرات مناسبة للسياق مشيرة إليه.

الثالث: العلل المقامية أو الحالية

علل البيضاوي مسائل الحذف بالقرائن الحالية في بعض المواضع؛ منها قوله تعالى ﴿**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ [الفاتحة: 1] " والباء متعلقة بمحذوف تقديره: بسم الله أقرأ؛ لأن الذي يتلوه مقروء. وكذلك يضمر كل فاعل ما يجعل التسمية مبدأ له، وذلك أولى من أن يضمر أبدأ لعدم ما يطابقه ويدل عليه." (البيضاوي، 1418هـ، ص25/1) لما كانت الباء من الحروف الجارة التي تتطلب التعلق بفعل أو شبيهه، ولم يرد في سياق الآية فعل أو ما يشبهه، قدّر فعلا مناسبا للسياق؛ والقاعدة الإتيان بفعل عام إن لم تكن ثَم قرينة التخصيص؛ والبيضاوي قدر "اقرأ" فعلا خاصا بدلالة قرينة مقام الخطاب؛ "والقرينة المعينة لهذا المحذوف الخاص هو الفعل الذي يتلو التسمية في الذكر ويتحقق بعدها وهو ههنا القراءة لأن الذي يتلوه مقروء" (شيخ زاده، 1971، ص31/1).

فمن ذلك ما قاله في قوله تعالى: ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ**﴾ [البقرة: 31] "الضمير في ﴿**عَرَضَهُم**﴾ للمسميات المدلول عليها ضمنًا إذ التقدير أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لدلالة المضاف عليه وعوض عنه باللام؛ لأن العرض للسؤال عن أسماء المعروضات فلا يكون المعروض نفس الأشياء سيما إن أريد به الألفاظ، والمراد به ذوات الأشياء، أو مدلولات الألفاظ، وتذكيره ليغلب ما اشتمل عليه من العقلاء" (البيضاوي، 1418هـ، ص69/1). بين المحذوف بقرينة الحال إذ المعروض هو المسميات وليس الأسماء، فلما لم يرد في الكلام مرجع يرجع الضمير إليه قدر المحذوف بدلالة الأسماء عليها ضمنا، إذ لا يصح رجوع الضمير في ﴿**عَرَضَهُم**﴾ إلى الأسماء لأنها للعقلاء.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ [مريم: 4] وبين البيضاوي المضاف إليه المحذوف في الآية بدلالة علم المخاطب؛ فقال: "واكتفى باللام على الإضافة للدلالة على أن علم المخاطب بتعين المراد يغني عن التقيد" (البيضاوي، 1418هـ، ص5/4). أي اشتعل رأسي شيبا؛ فاللام عوض عن المضاف إليه الذي يدل عليه علم المخاطب.

المطلب الثالث: تعليلات البيضاوي لمسائل الحذف بالأغراض البلاغية

لما فُرغ من الحديث عن قرائن الحذف وجب بيان الغرض منه؛ لأنه ولو حذف لقرينة لا بد له من سر موجب، "والمحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة إلى غرض موجب لحذفه" (المغربي، 1424هـ، الصفحات 383-384).

والغرض من علم المعاني زيادة المعنى على أصل المراد على وجه الصواب (الأَسْفَرَايِيني، د.س، ص143/1)، وفي خصوصية الحذف لعل الأصل هو الاختصار أو الإيجاز؛ ولم يصرح البيضاوي هاتين الغايتين إلا في مواضع قليلة لأصالتهما في أسلوب الحذف؛ فمنها قوله تعالى: ﴿**قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي**﴾ [الإسراء: 100]؛ وترك الفعل اختصارا؛ لا بد من تقدير فعل يفسره ما بعده لدلالة أداة "لو" المختصة بالأفعال؛ فقال

البيضاوي "وفائدة هذا الحذف الإيجاز" (البيضاوي، 1418هـ، ص268/3) فلأنه لو قيل: "لو تملكون أنتم تملكون" لكان إطنابا وتكرارا بحسب الظاهر (الخفاجي، د.س، ص63/6).

ومن أغراض الحذف التعميم؛ والقصد إليه والامتناع أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار (السكاكي، 1987، ص228)؛ مثل قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الشورى: 7]. قال البيضاوي: "وحذف ثاني مفعولي الأول ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ القُرى﴾ وأول مفعولي الثاني ﴿وَتُنذِرَ يَومَ الجَمعِ﴾ للتهويل وإبهام التعميم. (البيضاوي، 1418هـ، ص77/5) قدر البيضاوي هنا لتعدية فعل الإنذار إلى مفعولين بدلالة ما ذكر في الثاني على الأول وما ذكر في الأول على الثاني؛ أي تنذر أم القرى بيوم القيامة؛ والحذف ليدل على ما حذف وغيره.

واعتُرض على دلالة الحذف على العموم بأن المفيد له هو المقدر العام المعلوم بالقرينة، فالحذف لمجرد الاختصار (الأَسْفَرَايِيني، د.س، ص522/1)، غير أن السكاكي وغيره لا ينكرون دور قرينة المقام في الدلالة على العموم، إذن كانوا يعبرون عن كل مواضع حذف المفعول بالعموم؛ ولعل وظيفة الحذف في الدلالة على العموم تمكينه منها بحيث ينتهي احتمال العموم إذا ذكر مفعولا خاصا، أي "أن الحذف شرط للتمسك به في معرفة العموم" (الأَسْفَرَايِيني، د.س، الصفحات 522/1-523)، فالتعميم يكون بحذف المفعول بدلالة القرائن الأخرى عليه؛ حيث يستدل على الأغراض بالقرائن كما سبق.

ومنها المبالغة كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوفَ تَعلَمُونَ﴾ [الزمر: 39] قال البيضاوي: "إِنِّي عامِلٌ أي على مكانتي فحذف للاختصار والمبالغة في الوعيد، والإشعار بأن حاله لا يقف فإنه تعالى يزيده على مر الأيام قوة ونصرة ولذلك توعدهم بأنه منصورًا عليهم في الدارين" (البيضاوي، 1418هـ، ص43/5) أي لما حذف "على مكانتي" لم يقتصر على ما ذكر بل أشعر بأن حاله يتغير ويزداد مبالغة في الوعيد؛ وفصّل الألوسي في بيان فائدة الحذف؛ فقال: "لأنه لو قيل: على مكانتي لتراءى أنه عليه الصلاة والسلام على حالة واحدة لا تتغير ولا تزداد، فلما أطلق أشعر بأن له صلّى الله عليه وسلم كل زمان مكانة أخرى وأنه لا يزال يزداد قوة بنصر الله تعالى وتأييده" (الألوسي، 1415، ص262/12).

ومنها التفخيم والتعظيم؛ والتفخيم كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: 221]؛ قال البيضاوي: " وَاللَّهُ أي وأولياؤه يعني المؤمنين، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه تفخيمًا لشأنهم" (البيضاوي، 1418هـ، ص139/1). ولم يبين قرينة الحذف اكتفاء بتقدير المحذوف وذكر غاية الحذف، والتقدير مضطر لسياق الآية الذي يدل عليه قوله تعالى: ﴿بِإِذْنِهِ﴾ "إذ لا معنى لقولنا الله يدعو بإذن الله ولمقابلته لأولئك الذين هم أولياء الشيطان، ووجه التفخيم جعل دعوتهم دعوة الله" (الخفاجي، د.س، ص305/2).

ومن التعظيم ما حذف لعظمة المحذوف التي لا يحيط بها الذكر؛ منه قوله تعالى ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: 10] " متروك الجواب للتعظيم أي لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة" (البيضاوي، 1418هـ، ص100/4). أي الأمر المحذوف مفزع عظيم لا يحيط به الذكر. وفي هذه الآية القرينة الحالية تدل على الغرض المقصود من الحذف.

ومنها تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم: أفاد الجرجاني أن من غرض حذف المفعول غير المقصود إثبات معاني الأفعال للفاعل على الإطلاق دون تعرض للمفعول، إذ ذكره يفيد وقوع الفعل على المفعول فينقض الغرض. (الجرجاني، 1992، ص154).

وعليه قوله تعالى ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: 17]، قال البيضاوي "ومفعول ﴿لَاّ يُبْصِرُونَ﴾ من قبيل المطروح المتروك فكأن الفعل غير متعد". (البيضاوي، 1418هـ، ص150/1) والمطروح بمعنى الرمي والترك أي ترك نسيا منسيًا، وقصد إثبات حقيقة الفعل مبالغة من غير تقدير لمتعلق لتنزيله منزلة اللازم (الخفاجي، د.س، ص26/2)، والقصد فيه تثبيت المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه (الجرجاني ع.، 1992، ص155)، وسرى فيه معنى المبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق (السكاكي، 1987، ص228).

وقريب من التنزيل منزلة اللازم، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ ماءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودانِ قالَ ما خَطْبُكُما قالَتا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ وَ أَبُونا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: 23] قال "وحذف المفعول لأن الغرض هو بيان ما يدل على عفتهما ويدعوه إلى السقي لهما ثم دونه" (البيضاوي، 1418هـ، ص175/4). في هذه الآية حذف المفعول في أربعة مواضع؛ وهي: يسقون أغنامهم ومواشيهم؛ تذودان غنمهما، لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما؛ لأن هذه المفاعيل ليست من غرض الكلام، بل قد يناقضه ذكرها إذ يبعد الذهن عن المقصد المراد، وهو بيان ما يدل على عفتهما بإثبات الأفعال للفاعل كأن لا قصد إلى مفعول.

واتبع البيضاوي في عدم التقدير مذهب عبد القاهر والزمخشري (الجرجاني، 1992، ص161؛ الزمخشري، 1407هـ، ص401/3)؛ إلا أنه خالف الزمخشري في غاية الحذف، إذ يتناول الزمخشري الموضوع من جهة رحمة موسى عليه السلام بهما؛ فقال " قلت: لأن الغرض هو الفعل لا المفعول. ألا ترى أنه إنما رحمهما لأنهما كانتا على الذياد وهم على السقي، ولم يرحمهما لأن مذودهما غنم ومسقيهم إبل مثلا، وكذلك قولهما ﴿لَا

﴿نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعاءُ﴾ المقصود فيه السقي لا المسقى" (الزمخشري، 1407هـ، ص401/3). وليس الغرض عند البيضاوي سبب ترحم موسى عليه السلام لضعفهما أو عجزهما كما أفاد الزمخشري، بل بيان ما يدل على تقواهما وعفتهما، لذلك لم يفرق في التقدير بين الغنم أو الإبل وقدر بتقدير أعمّ؛ وهو المواشي. وما قاله البيضاوي أدق في الدلالة على الغرض.

وخالف السكاكي على عدم التقدير في هذه الآية، وهو يرى أن الغاية من الحذف الاختصار مجردا، وكأنه أخذ ذلك مقابل التعميم وتنزيل الفعل منزلة اللازم (السكاكي، 1987، ص228)؛ إلا أن من لم يقدّر مفعولا في هذه الآية لم يقل إن الفعل هنا كالمتعدي أو مفعوله عام؛ بل عندهم أيضا معلوم مقصود بدلالة الكلام عليه؛ إلا أنهم لم يقدروا لتخلص العناية على إثبات الفعل للفاعل دون التعرض للمفعول. ولعل ما أفاده البيضاوي دقيق ومناسب لسياق الآية؛ إذ لم يقدر المفعول لتخلص العناية على ما يدل على عفتهما.

الخاتمة

بعد دراسة تعليلات البيضاوي في مسائل الحذف توصلت إلى ما يأتي:

- في كثير من المسائل اتبع البيضاوي الزمخشري؛ إلا أنه لم يتبعه تقليدا، بل تحقيقا؛ ويدل على ذلك اختلافه عنه في بعض المسائل.
- تبين أنه وإن لم يعلل مسائل الحذف في كثير من الأحيان؛ إلا أنه يفسرها بتفسير يشير إلى العلة.
- القرائن المانعة في مسائل الحذف جاءت من القرائن اللفظية؛ وذلك يدل على أن البيضاوي ذهب إلى الحذف للضرورة النحوية.
- اتضح أن أكثر تعليلاته بالقرائن اللفظية؛ ولم يكن اعتناؤه بتعليل مسائل الحذف بقرائن السياق والمقام كاعتنائه بالقرائن اللفظية.
- أحيانا علل مسائل الحذف بالأغراض البلاغية، خاصة إذا فيه زيادة المعنى.
- تعليلات البيضاوي جاءت مختصرة دون تفصيل وتطويل؛ ولعل ذلك لقصده الإيجاز في التفسير.
- وتوصي هذه الدراسة بدراسة التعليلات في المسائل البلاغية الأخرى عند البيضاوي وغيره من المفسرين لإظهار مدى دقتهم في توجيهاتهم البلاغية.

هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه التي تعدّها الباحثة في الجامعة الأردنية بعنوان: تعليلات البيضاوي للمسائل البلاغية في تفسيره أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب، ج. (1989). *أمالي ابن الحاجب*. الأردن: دار عمار.

ابن عاشور، م. (1970). *التفسير ورجاله*. القاهرة: مجمع البحوث الإسلامية.

ابن عاشور، م. (1984). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عطية، ع. (2001). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أ. (1979). *مقاييس اللغة*. عمان: دار الفكر.

ابن مالك، م. (1762). *ألفية ابن مالك*. الرياض: دار التعاون.

ابن هشام، ج. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. دمشق: دار الفكر.

أبو حيان، ع. (1999). *البحر المحيط في التفسير*. بيروت: دار الفكر.

أبو موسى، م. (2017). *البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية*. القاهرة: مكتبة وهبة.

الأخفش، س. (1990). *معاني القرآن*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأَسْفَرَايِيني، ع. (د.ت). *الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأَسْفَرَايِيني، ع. (د.ت). *الرسالة الأَسْفَرَايِينية ليحل دقائق السمرقندية*. (ط2). بيروت: المكتبة الهاشمية.

الألوسي، ش. (1909). *غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب*. بغداد: مطبعة الشابندر.

الألوسي، ش. (1994). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. بيروت: دار الكتب العلمية.

بنت الشاطئ، ع. (1990). *التفسير البياني للقرآن الكريم*. القاهرة: دار المعارف.

البيضاوي، ن. (1997). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الجاحظ، ع. (2002). *البيان والتبيين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

الجرجاني، ع. (1983). *كتاب التعريفات*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، ع. (1992). *دلائل الإعجاز*. القاهرة: مطبعة المدني.

جلال الدين، ج. (د.ت). *القاضي نصر الدين البيضاوي واثره في اصول الفقه*. مصر: دار الكتاب الجامعي.
الحجاج، م. (د.ت). *صحيح مسلم*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
حسّان، ت. (2009). *اللغة العربية معناها ومبناها*. القاهرة: عالم الكتب.
خضر، ع. (2012). *البدايات النحوية لأصول البلاغة العربية*. مصر: مجلة كلية التربية بالمنصورة.
الخفاجي، ش. (1283). *حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي*. بيروت: دار صادر.
الرَّازي، ف. (1999). *التفسير الكبير*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الرماني، ع. (1976). *النكت في إعجاز القرآن*، مصر: دار المعارف.
زاهر، أ. (2017). العلة النحوية بين الخليل والنحاة: رؤية منهجية في ضوء الدرس اللغوي الحديث. *كلية الآداب، جامعة عين شمس، مصر*.
الزبيدي، م. (1984). *تاج العروس من جواهر القاموس*. مصر: دار الهداية.
الزجاج، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه*. بيروت: عالم الكتب.
الزجاجي، ع. (1986). *الإيضاح في علل النحو*. (ط5). بيروت: دار النفائس.
الزركشي، ب. (1958). *البرهان في علوم القرآن*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.
الزركلي، خ. (2002). *الأعلام*. لبنان: دار العلم للملايين.
الزمخشري، م. (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. بيروت: دار الكتاب العربي.
السبكي، ت. (1992). *طبقات الشافعية الكبرى*. السعودية: هجر للطباعة والنشر.
السكاكي، ي. (1987). *مفتاح العلوم*. بيروت: دار الكتب العلمية.
السمين الحلبي، ش. (1994). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. دمشق: دار القلم.
سيبويه، ع. (1988). *الكتاب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
السيوطي، ج. (2005). حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي. *كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية*.
الشاطبي، ا. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.
شيخ زاده، م. (1971). *حاشية شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي*. لبنان: دار الكتب العلمية.
الصفدي، ص. (2000). *الوافي بالوفيات*. بيروت: دار إحياء.
عبد الحميد، م. (1990). *شرح قطر الندى وبل الصدى ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى*. القاهرة: دار الطلائع.
العسكري، ح. (1992). *الفروق اللغوية*. القاهرة: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
العكبري، ع. (1998). *التبيان في إعراب القرآن*. مصر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
العلوي، ي. (2002). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. بيروت: المكتبة العنصرية.
العمادي، م. (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
الفراء، ي. (2016). *معاني القرآن*. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.
الفراهيدي، خ. (د.ت). *كتاب العين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
المبرد، م. (د.ت). *التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا*. مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
المغربي، أ. (2003). *مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح*. بيروت: دار الكتب العلميّة.

References

Abdelhamid, M. (n.d). *Sharh Qatr Al-Nada Wa-Ball Al-Sada Wa Ma`ahu Al- kitab: Sabil Al-Huda Bi Tahqiq Sharh Qatran – Nada*. Cairo: Dar Al-Tala'i.

Abu al-Suud, M. (n.d). *Ershad Al-Aql Al-Salim*. Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Abu Hayyan, M. (1999). *Al-Bahr Al-Muhit*. Beirut: Dar Al-fikr.

Abu Musa, M. (2017). *Al-Balagha Al-Kuraniyye fi Tafsir Zamakhshari we Atharuha fi Dirasat Balaghiyye*. Cairo: Maktaba Wahba.

Al-Akhfash, A. (1990). *Ma'ani Al-Quran*. Cairo: Maktabah Khanci.

Al-Alawi, M. (2002). *Al-Ṭirāz Li-asrār Al-Balāghah wa 'Ulūm Haqā'iq Al-I'jāz*. Beirut: Al-Maktaba Al-Unsuruyyah.

Al-Alusi, S. (1909). *Gharā'ib Al-Ightirāb wa Nuzhat Al-Albāb*. Baghdad: Matba'at Al-Shabandar.

Al-Alusi, S. (1994). *Ruh Al-ma'ani fi Tafsir Al-Quran Al-Adhim*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Askari, A. (n.d). *Al-Furuq Al-Lughawiyah*. Cairo: Dar Al-Ilm wa Al-Thiqafah.

Al-Baydawi, N. (1997). *Anwar Al-Tanzil*. Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Al-Farahidi, K. (n.d). *Kitab Al-Ayn*. Dar Maktabah Al-Hilal.

Al-Farra,Y. (n.d). *Ma'ani Al-Qur'an*. Egypt: Al-Dâr Al-Mısriyya li Al-Ta'lif wa Al-Tarjama.

Al-ʿIṣām, İ. (n.d). *Al-Risala Al-ʿIṣāmiyya li Yahilla Dakaik Al-Samarkandiyya*. (2nd ed). Beirut: Al-Mamlaka Al-Hashimiyya.

Al-ʿIṣām, İ. (n.d). *Atwal: Sharh Talkhis Miftah Al-'Ulum*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Jahiz, A. (2002). *Bayan wa Tabyin*. Beirut: Dar wa Maktabat Al-Hilal.

Al-Jurjani, A. (1983). *Kitab Al-Ta'rifat*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Jurjani, A. (1992). *Dalāʾil Al-Iʿjāz*. Cairo: Matba'at Al-Madani.

Al-Khafaji, S. (n.d). *Hashiyah Al-Shihab Al-Tafser Al-Baydawi*. Cairo: Dar Sader.

Al-Maghribi, A. (2003). *Mawāhib Al-Fattāḥ fī Sharḥ Talkhīṣ Al-Miftāḥ*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Mubarrad, M. (n.d). *Al-Ta'azi wa Al-Marathi wa Al-Mawāʿiẓ wa Al-Wasaya*. Nahdet Misr For CD Replication.

Al-Razi, A. (1999). *Al-Tafsir Al-Kabir*. (3rd). Beirut: Dar ihya al-turath al-Arabi.

Al-Rummani, A. (1976). *Al-Nukat fi I'jaz Quran*. Egypt: Dar Al-Ma'arif bi-Misr.

Al-Safadi, S. (2000). *Al-Wafi bi-al-Wafiyat*. Beirut: Dar Ihya.

Al-Samin Al-Halabi, A. (n.d). *Al-Durr Al-Aasun*. Damasqus: Dar Al-Qalam.

Al-Shatibi, İ. (2007). *Al-Maqāṣid Al-Shāfiyah fī Sharḥ Al-Khulāṣah Al-Kāfiyah*. Makkah Al-Mukarramah: Ma'had Al-Buḥūth Al-Ilmiyah wa Iḥyā Al-Turath Al-Islāmī bi Jamia Umm Al-Qura.

Al-Skaki, Y. (1987). *Miftah Al-Ulum*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Al-Soyoti, J. (2005). *Hashiyah Al-soyoti ala Tafsir Al-Baydawi*. Saudi Arabia: Umm Al-Qura University.

Al-Subki, T. (1992). *Tabaqat Al-Shafi'iyah Al-Kubra*. Saudi Arabia: Hijr lil-Tiba'at wa Nl-Nashr.

Al-Zabidi, M. (n.d). *Taj Al-Arus min Jawahir Al-Qamus*. Egypt: Dar Al-Hidayah.

Al-Zajjaj, I. (1988). *Ma'ani Al-Quran wa-Irabuh*. Beirut: Alam Al-Kotob.

Al-Zajjājī, A. (1986). *Al-'Īdāh fī 'Ilal Al-Naḥw*. (5th ed). Beirut: Dar al-Nafa'is.

Al-Zamakhshari, M. (1987). *Al-Kashshaaf*. (3rd ed). Beirut: Dar al-kitab al-Arabi.

Al-Zarkashi, B. (1958). *Al-Burhan fi Ulum Al-Quran*. Cairo: Dar Ihya Al-Kotob Al-Arabiyah.

Al-Zirikli, H. (2002). *Al-Aʻlām*. Lebanon: Dar El Ilm LilMalayin.

Bint Al-Shati', A. (1990). *Al-Tafsir Al-Bayanili 'l-Qur'an Al-Karim*. Cairo: Dar Al-Maarifah.

Hassan, T. (2009). *Al-Lughah Al-Arabiyyah*. Cairo: Ma'naha wa Mabnaha.

Hıdhır, S. (2012). *Al-Bidayat Al-Nahwiyya li Usul Albalagha Alarabiyya*. Egypt: Majallatu Kulliyah Altarbiyah bi'l Mansoura.

Ibn Ashur, T. (1970). *Al-Tafsir wa Rijaluhu*. Cairo: Majma' Al-Buhuth Al-'Islamiyya.

Ibn Ashur, T. (1984). *Tahrir wa Tanwir*. Tunisia: Al-Dar at-Tunisiyyah Lin-Nashr.

Ibn Atiyah, A. (2001). *Al-Muaharrir Al-Wajiz*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Ibn Faris, A. (1979). *Mu'jem Al-Maqayis Al-Lugha*. Amman: Dar Al-Fikr.

Ibn Hacib, C. (2001). *Maali İbn Hacib*. Jordan: Dar Ammar.

Ibn Hisham, C. (1985). *Mughni Labib an Kutub Al-a 'arib*. Damascus: Dar Al-Fikr.

İbn Malik, M. (1762). *Alfiyyetu Ibn Malik*. Dar Taawun.

Jalal Al-Din, J. (n.d). *Qadi Nasır Al-Din Al-Baydawi wa Atharuh fi Usul Al-Fıqh*. Egypt: Dar Alkitab Aljamiai.

Muslim, I. (n.d). *Al-Musnad Al-Saheeh*. Beirut: Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi.

Sheikh Zadeh, M. (1971). *Hashiah Sheikh Zadeh A'la Tafsir Al-Qadi Al-Baydawi*. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah.

Sibawayh, A. (1988). *Al-Kitab*. Cairo: Maktabah Khanci.

Ukbarī, A. (n.d). *At Tibiyan fi I'rab Al-Qur'an*. Nashir: I'sa Al-Babi Al-Halabi Wa Shurakauh.

Zaher, A. (2017). Al-Illet Al-Nahwiyye Bayn Khalil we Al-Nohat. *Ain Shams University, Kulliyat Al-Adab, Egypt.*